بدلا من الملخص التنفيذي:

أ. اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها

هنيدة غانم

يضـع المركز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية «مـدار»، بين يدي متخـذي القرار السياسـي وصناع الرأي العام: «تقرير مدار الاسـتراتيجي ٢٠١٧–المشـهد الإسرائيلي ٢٠١٦».

يرصد التقرير ويحلل أهم المسـتجدات والتطورات التي شـهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام المنصرم، ويحاول استشـراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة، خاصة من جهة تأثيرها على القضية الفلسطينية وعلى ديناميكيتها.

يتنـاول التقريـر الذي شـارك في وضعـه وإعـداده مجموعة من الباحثـين المختصين والمتابعـين للشـأن الإسـرائيلي، سـبعة محاور أساسـية في المشـهد الإسـرائيلي هي: المحور الإسرائيلي–الفلسـطيني، المحور السياسي الإسرائيلي الداخلي، محور العلاقات الخارجيـة، المحور الأمني–العسـكري، المحور الاقتصادي، المحـور الاجتماعي، وأخيرًا محور الفلسطينيين في إسرائيل.

ويقدم للتقرير ملخص لمضامين المحاور، يجمل أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتيها الداخلية والإقليمية، ويأمل من خلال ذلك الإضاءة على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة.

ونظـراً لصـدور التقرير هذا العام مع الذكرى المئوية لوعد بلفور، ومرور سـبعين عاماً علـى التقسـيم، ونصف قـرن على الاحتـلال، فقد ارتأينا وضـع مقدمة طويلـة تأريخية

وتحليلية ترصد الثابت والمتحول في المشـروع الصهيوني بداية وإسـرائيل لاحقاً، وتربط التغيرات التي تشـهدها إسـرائيل في السـنوات الأخيرة بالتقاطع بين المقولات المؤسسة للفكـرة الصهيونيـة من جهة؛ مقابل التغيرات الاجتماعية والسياسـية والتاريخية وأثرها على وجهة إسرائيل من جهة أخرى.

ويشـكّل في هذا السـياق صعود اليمين الجديد، وتحكّمه بالمشـهد الإسـرائيلي، وبوجهته المستقبلية، جزءاً من هذه التغيرات، كما يعكس صعوده، الذي أشرنا إليه في تقاريرنا السابقة بشيء من الإسهاب، التغيّرات الاجتماعية–تاريخية التي مرت بها إسرائيل، من حيث تحوّلها التدريجي إلى مجتمع أكثر تديناً ومحافظة، ودخول الشـرقيين الهامشـيين إلى النخب بعد أن كانت أشكنازية خالصة، وزيادة قوة المستوطنين ونفوذهم على الخارطة السياسية بعد الاحتلال عام ١٩٦٧. وشـهدت إسـرائيل أفولاً مسـتمرّاً للنخب التقليدية للصهيونية المؤسسـة بقيادة حـزب مباي، تلك النخب حكمت إسـرائيل حتى صعـود اليمين «التنقيحي» للحكم عام ١٩٧٧، والذي حمل صعوده في ظل تصعيد المشـروع الاسـتيطاني وتدييـنه، كما نوضح لاحقاً، بذور أفول حكم اليمين التنقيحي بصيغته الجابوتنسـكية، والذي يعتبر في إسـرائيل ممثلاً لـ«اليمين العقلاني»، ويضمّ ما يسمى «أمراء الليكود» من أبناء مؤسسي اليمين التنقيحي الحاكم، على غرار دان مريدور وبيني بيغن، فضلًا عن رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين.[١]

مقابل أفول هذا اليمين، شهدت إسرائيل صعوداً مستمرّاً لـ«اليمين الجديد»، الذي يتألف من كل من الأحزاب الحريدية (المتشدّدة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيسـت المتطرفين فـي حزب الليكود، والجماعات القوميـة المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترتسو» وغيرها.[٢]

وتظهـر متابعـة صعـود هذا اليمـين مسـاعيه الدؤوبة للسـيطرة على النخـب، وعلى مفاتيح مؤسسـات الدولة المختلفة ووجهتها، وسط تشديده على يهودية الدولة مقابل «قيم الديموقراطية» بصيغتها التقليدية.

ويتقاطـع صعود هذا اليمين، بأيديولوجيته المعادية للفلسـطينيين خاصة، وللمسـلمين عامة، وتمجيد الهوية القومية للدولة اليهودية وسياسـات القوة، مع الأيديولوجية المعادية للغرباء (الأغيار)، إلى حد بعيد مع عنصرية اليمين الأميركي الجديد (الذي يسميه البعض البديل)[٣] الذي دعم صعود ترامب لسدة الحكم، والذي يتميز أيضاً بتمجيد القوة والابتعاد عن الكياسـة الدبلوماسـية، وكذلـك مع صعود حركات اليمين المتطـرف في أوروبا، التي حلت فيها معاداة الإسلام مكان معاداة السامية التقليدية.

يؤثـر هذا التقاطع الزماني بين اليمين الجديد في إسـرائيل وأميركا واليمين المتطرف في أوروبا على سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، وعلى فرص إنهاء الاحتلال،

ويفتح أمامها مساحات واسعة للالتفاف على أي محاولات للضغط عليها لإنهاء الاحتلال، ويعطيها فرصة للمناورة السياسية ولفرض وقائع على الأرض تحوّل مسألة إقامة دولة فلسطينية حقيقية إلى مهمة مستحيلة.

وتستخدم الحكومة الإسرائيلية، كما يوضح فصل العلاقات الخارجية، حالة الفوضى الدموية التي يسبح فيها العالم العربي، والحرب الأهلية في سورية والعراق، وصعود قوة الحركات المتطرفة التي تستخدم الدين في أيديولوجيتها، من أجل التهرب من إنهاء الاحتلال، وادّعاء أن المواجهة مع الشعب الفلسطيني هي مواجهة ثقافية وحضارية بين «العالم المتحضر» و«العالم الظلامي»، وللادعاء أيضاً، كما صرّح نتنياهو في أكثر من مناسبة، أن القضية الفلسطينية ليست إلا حجة تستخدم لمواجهة إسرائيل، وهو ما يفسر الإسراع إلى اتهام «داعش» بالعمليات التي نفّذها فلسطينيون عام ٢٠١٦، كاتهام يعقوب أبو القيعان في قرية أم الحيران، دقائق بعد قتله، أنه من «داعش». يروّج اليمين الجديد هذا الخطاب باعتبار أن إسرائيل وأوروبا وأميركا في خندق واحد أمام قوة إرهابية واحدة، وعلى الرغم من التقاطع في الرؤى بين إسرائيل، بقيادة نتنياهو، واليمين الجديد من جهة، وبين ترامب واليمين الجديد في أميركا من جهة ثانية؛ إلا أن هذا التقاطع يحمل بالذات بذور ترسيخ صورة إسرائيل بوصفها دولة احتلال عنصرية، تقف هي واليمين الفاشي، والجديد العنصري، في المربع ذاته، وهو ما يقض مضاجع إسرائيل التي ترى بالعزل والمقاطعة أحد مخاطر نزع الشرعية عنها، علماً أنها تعتبر محاربة العزل والإقصاء أحد المركبات الأساسية في منظورها للأمن القومي! وينعكس حكم اليمين الجديد في إسرائيل، بقيادة نتنياهو، في ثلاثة محاور أساسية يسعى إلى ضبطها وفق مفاهيمها السياسية:

١. الموقف من الاحتلال/الاستيطان: شهد عام ٢٠١٦ تواصل محاولات الحكومة لترسيخ مكانة المستوطنين والمستوطنات ضمن الإجماع الرسمي، وتعدّت هذه المحاولات الأدوات التقليدية، من حيث سيطرة الدولة ومنظومتها على أدوات قضم الأرض عبر المصادرة ووضع اليد بحجج مختلفة؛ إلى تبييض سرقة الأراضي على يد الأفراد بشكل رجعي، من خلال تمرير قانون التسوية الذي سنّ نهائيا في شباط ٢٠١٧، وهو ما يعني أن الدولة صارت تتقاسم «أدوات العنف» والسيادة مع المستوطنين، وتحولت إلى أداة من أجل تبييض خروجهم عن القانون الذي سنّته هي، في إشارة إلى حجم القوة التي يتمتع بها هؤلاء في تسيير وجهة الدولة. وعلى الرغم من ردود الفعل الدولية الرافضة. كما استغل اليمين الإسرائيلي فرصة صعود ترامب من أجل مطالبة نتنياهو بالتراجع نهائياً

عن حلّ الدولتين، الذي أعلن في السابق قبوله به، فيما صار يعرف بـ«خطاب بار إيـلان»، وضـم مناطق (ج). غير أن نتنياهو امتنع لاحقاً عن ذلك، وما يظهر من تصريحاته حاليّاً هو أنه يسـعى إلى إدارة ملف الاحتلال بالتنسـيق الكامل مع إدارة ترامـب، بـدل القيام بخطوات تفاجئ الرئيـس الأميركي، وذلك لتفادي أي أزمة ممكنة معه، وإلقاء الكرة في الملعب الفلسطيني.

٢. العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل: استمرت حكومة بنيامين نتنياهو عام ٢٠١٦ بالتعامل مع الفلسـطينيين في الداخل على أسـاس كونهم مصدراً للخطر، سواء الأمنـي أو الديموغرافي، وانعكس الأمر في اسـتمرار حظر الحركة الإسـلامية الشـمالية، والتحريض ضد أعضاء الكنيسـت من القائمة المشـتركة، بالإضافة إلى تمديد العمل بقوانين تسـتهدفهم، كقانون لم الشـمل واسـتمرار سن قوانين ذات طابـع عنصري، بالإضافة إلى ذلك، شـهد عـام ٢٠١٦ تصعيد هدم البيوت خاصة في النقب، التي واجهت محاولات هدم قرية أم الحيران بهدف إقامة قرية «حيـران» المخططة لتكون قرية يهودية خالصة على أنقاض القرية الفلسـطينية، كخطّة أخرى ضمن المخطّط الكبيرة لتهويد النقب.

٣. بنية الدولة والتوجه نحو إسرائيل يهودية أكثر وديموقراطية أقل: تعرف إسرائيل ذاتهـا أنها دولـة يهودية وديموقراطية، ويعتبر الحفاظ علـى التوازن بين المركب الديموقراطي واليهودي أحد الأهداف التي تسـعى إلى تحقيقها كما تقول، وقد أدى الصعـود المسـتمر لليمين الجديد إلى تطور ثقافة شـعبوية، كما سـنوضح لاحقاً، تسـعى نحو ترسـيخ البنية القومية اليهودية للدولة، ومسـاعي السـيطرة على النخب التي تحولت من نخب أشكنازية علمانية عمالية، إلى نخب استيطانية متدينة ويمينية وشرقية تتصدر اليوم المشروع الصهيوني، وتحاول حسم الصراع مع الفلسطينيين عبر مساعي ضم مناطق (ج)، وحسم مستقبل هضبة الجولان، وإبقاء الواقع السياسـي المؤقت الحالي في الأراضي الفلسطينية باعتباره الحل النهائي.

في الجزء التالي سـيتم التطرق بتوسـع للعوامل الثابتة والمتحولة في المشـروع الصهيوني، في محاولة لاقتفاء أثر البنى الأساسية والمقولات المؤسسة، وتفحص التبدلات التي مرت بها منذ وعد بلفور، وحتى حكومة نتنياهو الرابعة.

ب. إسرائيل بين المستعمرة والدولة:

الثابت والمتحول بعد ١٠٠ عام على بلفور.. ٧٠ على التقسيم.. و٥٠ على الاحتلال

تمرّ هذا العام ذكرى ثلاث مناسبات مرتبطة بالمشروع الصهيوني بداية وإسرائيل لاحقاً، قلبت كلّ واحدة منها تاريخ المنطقة رأساً على عقب، وأعادت تشكيل المشهد المحلي والإقليمي، حتّى امتدّت آثارها العميقة إلى النظام الدولي برمّته، وظلّت المنطقة تعيش ارتداداتها وتفاعلاتها المستمرة إلى اليوم. هذه المناسبات، التي يخفت صداها من سنة إلى أخرى، تمرّ هذا العام مع اكتمال عقد آخر في ذكراها مجتمعة، وهي: أولاً، الذكرى المئوية الأولى لوعد بلفور، ثانياً، ذكرى مرور سبعين عاماً على قرار تقسيم فلسطين، وثالثاً، مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. تعكس تلك المحطّات التاريخيّة المفصليّة، إلى حد بعيد، التشابك البنيوي والاستراتيجي بين المحلي والإقليمي والدولي على صعيد الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وعمق الترابط والأثر المتبادل بينها.

١. الأرض، الهجرة، السيادة اليهودية

شكّل وعد بلفور (وعد من لا يملك لمن لا يستحق) أول وثيقة دولية تؤسس لـ "حق يهودي بـ «وطن قومي» على أرض فلسطين، وهو الوعد الذي تم تبنّيه والالتزام به لاحقاً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٢، وحُددت بموجبه فلسطين جزءاً من الانتداب البريطاني الذي أقرّته عصبة الأمم لاحقاً في ١٩٢٢. شكّل وعد بلفور غطاءً «قانونيّاً» لتحقيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، واعتمد على ثلاثة أسس مركزية غير قابلة للاختزال والتبديل في الطريق لتحقيق إقامة دولة يهوديّة سياديّة:

الهجرة اليهودية إلى فلسطين (سكان)

تيسير السيطرة على الأرض (إقليم)

إقامة مؤسسات يهودية (اليشوف) تكون نواة منظومة الدولة السيادية اليهودية الآتية (سيادة)

شكّلت هذه المركبات الثلاثة معاً العناصر الأساسية من أجل تحقيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، حيث سمحت الهجرة بالتأسيس لواقع ديموغرافي جديد، أما الأرض فأعطت الحيز لتأسيس المستعمرة اليهودية، فيما أتاحت إقامة مؤسسات يهودية خاصة تأسيس بنية الدولة الآتية، والتي شملت بالإضافة للأجهزة السياسية والأيديولوجية ونظام التعليم المنفصل والصحافة الخاصة، جهاز العنف الذي يضم البنية العسكرية والاستخباراتية، الذي استخدم لاحقاً لطرد الفلسطينيين من بلادهم، وإتاحة

الفرصة لتحقيق واقع ديموغرافي–سيادي جديد مبني على مبدأ أغلبية يهودية سيادية حاسمة، وهو ما يشكل الثابت الدائم للمشروع الصهيوني منذ بداياته إلى اليوم. وقد تم خلال الفترة الأولى من الانتداب إصدار أكثر من مئة قانون مكنت من تسريب الأراضي من العرب لليهود.[٤]

وفي حين وضع وعد بلفور الأساس الدولي الأول لإقامة كيان قومي يهودي في فلسطين، ووفّر غطاء دولياً لاستعمارها؛ فإن قرار التقسيم جاء ليعطي غطاء دولياً لتحويل المستعمرة الصهيونية إلى كيان سياسي قومي لدولة يهودية واضحة الحدود في فلسطين، تضم ٤٥٪ من مساحة البلاد التي كان أكثر من ثلثيها عرباً. وسرعان ما انتهى تطبيق القرار على أرض الواقع إلى نكبة الشعب الفلسطيني، وطرد ما يزيد عن ٩٠٪ منه من المساحة التي أقيمت عليها إسرائيل، والتي وصلت إلى ٧٨٪ من أرض فلسطين، خلافاً لقرار التقسيم ذاته. لم يكن الطرد والتهجير في حينها حدثاً عابراً في لحظة الانتقال من المستعمرة إلى «الدولة»، فقد شكّلت مؤسسات «الييشوف» اليهودي جزءاً من منظومة «العنف المؤسس»[٥] السابق لتحقيق الدولة اليهودية ذات الأكثرية اليهودية السيادية من جهة؛[٦] فيما شكلت منظومة الحكم والقوانين التي سنت بعد إعلان استقلال الدولة، خاصة قانون «العودة» ومنع عودة اللاجئين ووضع فلسطينيي الداخل تحت الحكم العسكري، أدوات للمحافظة على البنية التي تأسست عام ١٩٤٨ للدولة اليهودية السيادية من جهة أخرى.

وفي حين وضع وعد بلفور الأساس الدولي الأول لإقامة كيان قومي يهودي في فلسطين، جاء قرار التقسيم ليعطي غطاء دولياً لتحويل المستعمرة الصهيونية إلى كيان سياسي قومي.

وبعد انقضاء ٢٠ عاماً على قرار التقسيم وما أعقبه من نكبة فلسطين وإقامة «الدولة اليهودية»، جاءت حرب عام ١٩٦٧ مع دول الإقليم المجاورة لتثبّت إسرائيل قوة أساسية في المنطقة، وتسهم بشكل متناقض في تحويلها التدريجي من حالة «المستعمرة» إلى «الدولة المحتلة» من جهة؛ وفي تعميق البعد الإقليمي العربي والإسلامي للصراع من جهة أخرى، فقد انتقل الصراع بعد النكسة، تدريجياً، من مسألة تحرير فلسطين وإعادة الحقوق الفلسطينية إلى المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية والعربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وصولاً إلى مشروع إقامة الدولة المستقلة ضمن حدود أراضي ١٩٦٧. في المقابل، تحوّل الاحتلال إلى عامل أساسي في إعادة تشكيل الخارطة السياسية الإسرائيلية، وترك آثاراً بنيوية على الهوية الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، من خلال تقوية البعد المسياني التوراتي للصراع. لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن بذور تديين الصراع ترتبط جوهرياً باستخدام الصهيونية بشكل عام للموروث الديني للتأسيس لحق يهودي في فلسطين، وبشكل خاص بالدور المحوري الذي لعبه دافيد بن غوريون من بداية الخمسينيات في تحويل

المـوروث التوراتـي إلى جزء من الهوية القومية للدولة، فيما يسـمى بـ«الدين المدني» للدولة، والذي يسـتدمج الدين وطقوسه وأعياده في الهوية العلمانية القومية. ونشير في هذا السياق إلى تصريح بن غوريون بعد احتلال أجزاء واسعة من سيناء: «اليوم قامـت المملكـة الثالثة»،[٧] معتبرًا سـيناء جزءاً من مملكة إسـرائيل العتيقة.[٨] وهو ما شـكل الصيغة العلمانية المسـبقة لخطاب أرض إسرائيل المسياني الذي رفعه اليمين الديني الاستيطاني بعد النكسة.

احتلت إسـرائيل عام ١٩٦٧ مسـاحة تفوق مساحتها بثلاثة أضعاف، وأطلقت إثر ذلك مشـروعاً استيطانيّاً اسـتراتيجيّاً لإعادة ترسيم الخارطة الجيو–ديموغرافية. لم يقتصر اسـتيطانها على الأراضي الفلسـطينية؛ بل شمل أيضاً بناء المستوطنات في شـبه جزيرة سـيناء، والتي فككتهـا لاحقاً بعد اتفاقية كامب ديفيـد، بعد أن ضمنت مـن خلالها تحييـد مصر عن الصراع العربي الإسـرائيلي. أطلقت إسـرائيل أيضاً الاستيطان في هضبة الجولان السورية تمهيداً لضمّها، وعزّزت ذلك عبر سنّ «قانون الجولان» عام ١٩٨١، والذي تمّ بموجبه فرض القانون الإسرائيلي عليها، كما ضمّت قبـل ذلـك القدس الشـرقية لحدود بلديـة القدس الإدارية،[٩] ثمّ سـنّت عـام١٩٨٠ [١٠] قانون أسـاس «القدس عاصمة إسـرائيل»، مما عمق البعد الإسلامي للصراع نظراً لقدسـية المدينـة، فيما أبقت أراضـي الضفة والقطاع تحت الإدارة العسـكرية. غير أنّ الناظـم الموجِّـه لإدارة العلاقـة مـع الأرض المحتلّة بعـد ١٩٦٧، كان ذاته الناظم المحرّك للمشـروع الصهيوني منذ بداياته: بناء المسـتعمرات السـيادية اليهودية على الأرض، لكن بوصفها امتداداً للدولة هذه المرّة وليس جزءاً سابقاً لقيامها. هذا الأمر ضمن تحولاً في البنى الاجتماعية الإسـرائيلية السياسـية، إذ حلّ الطليعي اليميني المسـياني الاسـتيطاني محلّ الطليعي العمالي العلماني الأشـكنازي، الذي رفع راية مشـروع «الييشـوف» وقـاد الدولة فـي عقدهـا الأول والثاني، وذلك في ظل تشـابه السـياق الديموغرافـي علـى الأرض المحتلة مع الواقع الديموغرافي فترة اليشـوف: وجود أغلبية ساحقة فلسطينية في المكان المحتل. ذلك ما اضطر الدولة إلى أن تجترح أدوات سيطرة إدارية خاصة تستجيب لفكرة المستوطنة، لكنها لا تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أكثرية يهودية هي أحد الشـروط الصهيونية الثابته لتحقيق مشروعها القومي.

احتلت إسرائيل عام ١٩٦٧ مساحة تفوق مساحتها بثلاثة أضعاف، وأطلقت إثر ذلك مشروعاً استيطانيّاً استراتيجيّاً لإعادة ترسيم الخارطة الجيو-ديموغرافية.

٢. السكان المحتلون في الأرض غير المحتلة!

تبلورت العلاقة الإسـرائيلية مع الأراضي الفلسـطينية وتشكلت في مستويات قانونية

وسياسـية ومدنيـة مركبـة، اعتمدت أساسـاً لها التمييـز العملي والقانونـي بين الأرض والسـكان، إذ اعتبـرت الأرض غير محتلـة بل «متنازعاً عليها»، واعتبر السـكان محتلين واعطوا مكانة رعايا باغلبيتهم السـاحقة فيما عدا سـكان القـدس والجولان ممن أعطوا مكانة متوسطة بين الرعية والمواطن هي مكانة المقيم الدائم.

اسـتقى هذا التمييز مبرراته من الأسـس الاستعمارية للمشروع الصهيوني الذي شـكلت فيه السـيطرة على الأرض العنصر الثابت فيما اعتبرالسـكان مشـكلة يجب التعامل معها.[11]

تبلورت العلاقة الإسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية وتشكلت في مستويات قانونية وسياسية ومدنية مركبة، اعتمدت أساساً لها التمييز العملي والقانوني بين الأرض والسكان.

اعتمـد الادعـاء القانوني الإسـرائيلي علـى أن أراضي الضفة والقطـاع التي احتلت بالحرب ليسـت محتلة بل أنها[12] انتزعتها من سـيادة هي أصلاً غير شـرعية، فقد ادّعت إسـرائيل، مثلاً، أن السـيادة الأردنية على أراضي الضفة والقدس الشرقية غير شرعية، مشـيرة إلى أن ضمّ هذه الأراضي لسـيادتها لم يتم الاعتراف به سـوى من قبل دولتين؛ همـا باكسـتان وبريطانيا. بالاعتماد علـى ادعائها هذا، وأمام إشـكالية تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، صكت إسرائيل مفهوما جديـدا للتعامـل مع الأرض المحتلـةّ: «التطبيـق الإراديّ» للمواثيق والاتفاقيـات الدولية، وهـو مـا يعني تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بالمناطق المحتلة دون الاعتراف بأنها محتلة !ومع أهمية التفسـير القانوني الذي رفعته إسرائيل إلا أن التمييز بين الأرض والسكان، واعتبـار الأرض غير محتلة بالمرجعيـات الأيديولوجية وبمنظور الأحزاب المرتبط بمفهوم الأمن القومي أكثر،تعكس هذه القضية التحولات البراديجماتية والانزياحات الايديولوجية التي أفرزها الاحتلال على المستوى الداخلي.

صكـت إسـرائـيـل مـفـهـومـا جـديـدا لـلـتـعـامـل مـع الأرض المـحـتـلـةّ:»الـتـطـبـيـق الإراديّ» للمواثيق والاتفاقيات الدولية.وهو ما يعني تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بالمناطق المحتلة دون الاعتراف بأنها محتلة !

٣. الانزياحات الأيديولوجية:

١. الليكود: اعتمد موقف اليمين الليبرالي المحسوب على الليكود بشكل خاص[13] في موقفه الرافض لاعتبار الأرض الفلسطينية محتلة على «الشرعية الدولية» وليس على الموروث الديني الذي تبناه اليمين الاسـتيطاني القومي. بحسـب المنظور الليكودي الكلاسيكي يشـكل وعد بلفور أولاً، وقرار وضع فلسـطين تحت الانتـداب البريطاني في اتفاقيات سان ريمو لاحقا، ثم وضع بنود واضحة في صك الانتداب لتوفير ظروف لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين دون ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني مرجعية قانونية دولية لموقفه.[14] لكن هذا الموقف التنقيحي بدأ يتغير باتجاه الموقف المسياني الديني مع تبدل نخب اليمين الليبرالي أو ما يسمى بأمراء الليكود وصعود اليمين الجديد .

٢. الصهيونية الدينية: لم يكن التيار الصهيوني الديني دائما تيارا يمينيا، بل تحول إلى ذلك في مقابل التحول في نخب الليكود من اليمين الليبرالي لليمين الجديد، وبأثر مباشر لنتائج حرب ١٩٦٧. [١٥]حيث اعتبر الانتصار في الحرب بمثابة معجزة إلهية، أعادت اليهود إلى الأرض التوراتية، ما حوّل تيار الحاخام كوك الأب الروحي لليمين الاستيطاني إلى التيار المركزي في الصهيونية الدينية بعد أن كان اليمين القومي تيارا هامشيا عشية الاحتلال، وهو مختلف عن التيار المركزي للمفدال الذي قاده يوسف بورغ.

٣. حزب مباي–العمل : اشتق موقف حزب العمل من الأراضي الفلسطينية من اعتبارات استراتيجية–أمنية وديموغرافية كما انعكست الأولى بخطة الون التي اقترحت الأماكن التي يجب ضمها وتلك التي يجب الانسحاب منها في اتفاق مستقبلي، لم يكن حزب العمل الذي تم الاحتلال فترة حكمه يرفع قضية السلام مع الفلسطينيين ولم يكن يحسب لهم أي حساب وكان يرفض وجودهم، واستمر على هذا المنوال حتى اتفاقية كامب ديفيد، حيث بدأ يتشكل تحول تدريجي في موقفه وصولا إلى اتفاقية أوسلو التي أدت إلى انسحاب إسرائيل من أجزاء من الضفة فيها كثافة سكانية فلسطينية، وإقامة السلطة الوطنية، وصار (العمل) يعتبر في الخطاب الإسرائيلي الداخلي بوصفه حزبا «يساريا» إلى حد ما.

مع مرور الوقت وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والتي تمر ذكراها الثلاثون أيضا هذا العام، وبروز الفلسطيني باعتباره قضية أمنية، تحول النقاش حول مستقبل الأراضي المحتلة وسياسات إسرائيل تجاهها إلى منتج أساسي للصراع السياسي الإسرائيلي الداخلي المحتدم من جهة، وعاملا مؤثرا في علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية من جهة أخرى وصل نقطة حاسمة في اتفاقيات أوسلو، وما أعقبه من تصدعات سياسية حادة انتهت باغتيال إسحق رابين وصعود ثابت ومتواتر لليمين الجديد والاستيطاني وسيطرته منذ ذلك الوقت فيما عدا فترة سنتين ونصف حكم فيها ايهود براك وانتهت بإطلاقه رصاصة قاتلة على العملية السياسية، وبانفجار ميداني تخلله ادعاؤه أن لا شريك فلسطينيا، لينتقل الحكم إلى اليمين بعدها بشكل متواصل، حيث صارت الساحة الإسرائيلية السياسية تتواتر بين حكم يمين جديد برئاسة نتنياهو ويمين تنقيحي ورسمي مثلته حكومة ارئيل شارون، حين أقام كاديما ثم حكومة ايهود أولمرت لتعود وتستقر منذ ٢٠٠٩ على حكم اليمين الجديد برئاسة نتنياهو الذي يترأس اليوم حكومته الرابعة [١٦]!

يتميز المشهد السياسي اليميني الذي يهيمن على مؤسسات الدولة اليوم بتشرب الخطاب التوراتي–المسياني، ولا يقتصر الأمر على تبني هذا الخطاب من الحركات الدينية القومية،

كالبيت اليهودي، بل بين حركات كالليكود وكولانو وإلى حد ما يوجد مستقبل وإسرائيل بيتنا ممن يتبنون ثيولوجيا سياسية دينية معلمنة كان طورها عمليا بن غوريون وتتقاطع سياسيا في الاعتقاد بأن أراضي الضفة الغربية وشرقي القدس بالأساس هي جزء من أرض إسرائيل ومن وطنه التاريخي القومي، وأن أي تنازل عن أجزاء منها هو «ثمن باهظ» للسلام الذي يدعي نتنياهو ولبيد وليبرمان أنهم يريدونه فيما يرفضه بينيت ممثل اليمين الاستيطاني القومي.

وبوجود تمايزات داخلية بين مكونات اليمين حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل تجاه السلام أو لا تدفعه، تحظى حكومة نتنياهو الحالية التي هي يمنية–استيطانية–دينية بمساحة واسعة للمناورة لتوسيع الاستيطان وتعميقه، وذلك بالاعتماد على التمييز المهيمن بين الأرض والسكان، وفي ظل وجود سلطة فلسطينية تدير شؤون السكان، وتستغل إسرائيل هذه الحالة من اجل استغلال مصادر الأرض الطبيعية والتصرف بمقدراتها، كما يجري، على سبيل المثال، في مناطق البحر الميت أو الأغوار والقدس الشرقية.[١٧]

تحول الموقف من الأرض (وليس السكان)، إلى خط إنتاج للقوس الحزبي السياسي تواجد في أقصى يساره الحركات أو الأحزاب المعارضة للاحتلال، مثل حزب ميرتس، والتي تعتبر أن الأرض التي سيطرت عليها إسرائيل بعد ١٩٦٧ هي أراض محتلة وليست منطقة نزاع، وعلى يمين هذه الحركات نجد حزب العمل على تركيباته المتعاقبة ومواقفه المتبدلة من الاستيطان والذي يبدي استعداده للوصول إلى حل سياسي مبني على حل الدولتين، لكنه يشترط إبقاء الكتل الاستيطانية ويرفض حق العودة مع العلم أن مشروع الاستيطان بدأ في ظل حكومته وفق اعتبارات أمنية–استعمارية مستندة إلى خطة يجئال ألون التي قدمت صيف ١٩٦٧ لحكومة ليفي أأشكول، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم يتم تبنّيها رسمياً، لكنها مع ذلك شكّلت مرجعية الخطط الاستيطانية، وتم بحسبها البناء في كتل بمحاذاة الخط الأخضر الأخضر والأغوار وغوش عتصيون. وعلى يمين حزب العمل يأتي حزب يش عتيد (يوجد مستقل) الذي يدعي موافقته على حل الدولتين لكنه يرفض الانسحاب من القدس ويغازل المستوطنين ويبدي مواقف يمينية فيما يتعلق بالكثير من القضايا، وعلى يمينه الليكود، والذي كان الاعتقاد بـ «أرض إسرائيل الكاملة» جزءاً من عقيدته أو أيديولوجيته الحزبية، وكان شهد المشروع الاستيطاني منذ تسلم مناحيم بيغن عام ١٩٧٧ زمام الحكم قفزة نوعية من حيث حجمه وتوزيعه في العمق الفلسطيني المحتل، وذلك بهدف عرقلة أي حلّ مبني على الانسحاب من هذه المناطق مستقبلاً.. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير إلى أن الليكود، بزعامة بيغن، تبنّى الاستيطان بوصفه، في الأساس، مشروعاً وطنياً– قومياً، على خلاف اعتباره مشروعاً استيطانياً– أمنياً وفق طرح ألون.

استخدمت إسرائيل تمييزها بين الأرض والسكان لبناء مئات الآلاف من الوحدات

يتميز المشهد السياسي اليميني الذي يهيمن على مؤسسات الدولة اليوم بتشرب الخطاب التوراتي-المسياني، ولا يقتصر الأمر على تبني هذا الخطاب من الحركات الدينية، بل يتعداه إلى الليكود وغيره.

السـكانية، لتغيير الوقائع على الأرض، وحسـم الصراع على النحو الذي تراه ملائماً.. وفي سبيل ذلك عمدت، منذ الاحتلال، إلى نقل مئات الآلاف من المستوطنين اليهود إلى الأراضي المحتلة، ضمن سياسات اقتصادية واجتماعية أو أمنية محسوبة، فضلاً عن زيادة الاستثمار بالاسـتيطان فـي فتـرات صعود حكـم اليمين منـذ ٢٠٠٣، حتى تحولت المسـتوطنات إلى أماكن سـكن جاذبة وحيز للرفاه الذي يغري اليهود للعيش فيه.[١٨] وفي هذا السـياق، تشـير أبحاث إسرائيلية إلى أن ميزانية إسرائيل، التي أقرت للعام ٢٠١٧ و٢٠١٨، تضمّنت تمييزاً واضحاً لصالح المسـتوطنين الذين سـيحصلون على هبات ومسـاعدات ضريبية تزيد بنسبة ٢٤٪ عن سـكان داخل إسـرائيل، وتشـير المعطيات إلى أن حصّة المسـتوطن اليهودي في الضفة الغربية من الميزانية العامة الجديدة تعادل خمسة أضعاف حصة المواطن الإسرائيلي في أي من المناطق السكنية المختلفة في داخل إسرائيل.[١٩]

ومع سـيطرته على مفاتيـح الحكم؛ خاصة منذ حكومة نتنياهـو الثانية، عمل اليمين الجديد بشكل مواظب على استدماج الاستيطان وموضعته في قلب الإجماع الصهيوني، حتّى أصبحت السياسـة الإسـرائيلية تتعامل مع الكتل الاستيطانية بوصفها وقائع ثابتة لدى الحديث عن أي سلام مقبل، أحد مرتكزاتها، تقرير لجنة إدموند ليفي الذي أعطى أساساً قانونيّاً دوليا لاعتبار الاستيطان غير مخالف للقانون الدولي،[٢٠] ورغم عدم تبنّيه بشكل رسمي؛ إلا أن هناك اعتقاداً واسعاً بأن نتنياهو ينفّذ توصياته، بشكل غير معلن، لتلافي أي ضجة دولية.[٢١]

عمل اليمين منذ سيطرته على مفاتيح الحكم؛ خاصة منذ حكومة نتنياهو الثانية، بشكل مواظب على استدماج الاستيطان وموضعته في قلب الإجماع الصهيوني.

وعلى الرغم من تغوّل سياسات إسرائيل الاستيطانية، إلا أن المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية رفضت هذه الإجراءات، واعتبرتها غير قانونية، كما عاد وأكد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ علـى ذلـك، مجسّـداً رؤية المجتمع الدولـي القائمة علـى أن الأراضي المحتلة هي أراضي الدولة الفلسـطينية التي سـتقوم وتكون جزءاً من حل القضية الفلسـطينية التي تراكمت مآسيها منذ وعد بلفور.

ومع مرور قرن على بلفور، وسبعين عاماً على قرار التقسيم، ونصف قرن على احتلال الـ ٦٧، يمكن أن نميّز أن المبدأ الثابت كان وما زال «تحقيق الدولة القومية اليهودية وذلك من خلال «الهجرة» والسيطرة على الأرض ونظم مؤسسات وقوانين الدولة لتتفق مع هذه الرؤية». كان هذا هو الأسـاس الثابت في المشـروع الصهيوني، الذي اسـتجاب له وعد بلفور، ثم تبنته لجنة سـان ريمو التي وكلت بريطانيا انتداب فلسـطين، ورغم أن الانتداب تقلبت مواقفه أكثر من مرة لأسباب مختلفة، إلا أنه ظل الشرط الأول الذي أعطى مساحة لانطلاق الاسـتعمار الصهيوني وتغوله وإقامة مؤسسـاته وبناه التحتية ليشـكل دولة في طريق التحقق، ومن هنا جاء قرار التقسـيم ١٨١ ليعطي الشـرعية لإقامة هذه الدولة بعد أن بنيت فعليا على أرض الواقع، حيث جيرت الحركة الصهيونية كل ممارسـاتها وبناها

من أجل تحقيق هذا الهدف.. ويمكن القول إن الصهيونية حققت هدفها الكبير بإقامة دولة يهوديــة مع أقلية فلســطينية ضعيفة ما بين عام ١٩٤٨وحتــى الاحتلال عام ١٩٦٧، وهي الفترة التي تأسست بوصفها دولة قومية يهودية علمانية اشتراكية عمّالية مع حدود شبه رســمية؛ هي حدود وقف إطلاق النار، لكنها ظلت.مع ذلك أســيرة المســيانية الدينية التي استدمجتها في هوية الدولة القومية وحولتها إلى «دين مدني».[٢٢]

لكن ما بدا أنه مشروع مكتمل، انفتح من جديد على كل الاحتمالات مع احتلال ١٩٦٧ ، مع اعادة انتاج واقع ديموغرافي ثنائي وفتح مســألة العلاقة مع الموروث التوراتي (المعلمن) الذي استخدمته أداتيا الصهيونية لتبرر اختيارها أرض فلسطين، ليتحول إلى ما يشبه الشبح الذي يطاردها ويســعى إلى الســيطرة عليها واستدماج بعدها القومي لخدمة مشروعه المسياني. إذ إن الأرض الجديــدة التــي احتلت هي جزء من المخيال القومــي التوراتي لاتباع الحاخام كوك والــذي أخــذ يهيمن على الصهيونية الدينيــة، حيث تعتبر الضفة الغربية هي يهودا والســامرة التــي تقع في لب أرض إســرائيل التوراتية–تاريخيــة المتخيلة، فيها أقيمت مملكة يهودا ومملكة إسرائيل القديمتان، وهي تبعاً لذلك أهم توراتيّاً من مدن الساحل، وعلى هذه الخلفية المتشابكة تشــكلت مجموعة من القضايا التي تندرج تحت عنوان المتحول في المشــهد الإســرائيلي اليوم، المتحوى الذي قد يعيد تشكيل المشروع الصهيوني كمشروع مسياني — قومي يهودي.

ما بدا أنه مشروع مكتمل، انفتح من جديد على كل الاحتمالات مع احتلال ١٩٦٧ ، مع اعادة انتاج واقع ديموغرافي ثنائي وفتح مسألة العلاقة مع الموروث التوراتي (المعلمن).

٤. المتحول في المشهد الإسرائيلي الحالي

بينما يشكل العامل القومي–استعماري، أي إقامة الوطن القومي اليهودي بأدوات اســتعمارية، العامل الثابت في المشــهد الإســرائيلي؛ فإن هناك عدة عوامل متحولة وغيــر محســومة تؤثر فــي الصيرورات والممارســات السياســية ووجهتها؛[٢٣] وهي: إشــكاليات حــدود الدولة، وحدود المواطنــة، والعلاقة بين اليهوديــة والديموقراطية، وتلك مســائل تأثرت النقاشــات حولها، بشــكل عميق، بالتغيرات التاريخية (احتلال ١٩٦٧) والاجتماعيــة (التغيــرات الديموغرافيــة) أو الأيديولوجيــة (صعــود اليمين واليمين الاستيطاني):

١. حدود الدولة الجغرافية: ما زالت حدود إسرائيل غير واضحة وغير معروفة، وهي مصدر خــلاف سياســي–أيديولوجي مــرة؛ وأمني مرة أخرى، وفي هذا الإطــار ما زال من غير الواضح: هل ســيتم ضم كامل فلســطين التاريخية (ما يســمى أرض إسرائيل)؟، أم إن إســرائيل هي تلك التي تقع فقط داخل الخط الأخضر؟ هل تُضم المســتوطنات كلها؟ أم فقط الكتل الاستيطانية؟ ماذا بالنسبة لهضبة الجولان؛ هل هي جزء من إسرائيل؟ وأبعد من ذلك؛ هل ستظل منطقة المثلث داخل حدود إسرائيل في المستقبل أم لا؟

٢. حـدود المواطنة والتعامل مع غير اليهـود: كيف يجب التعامل مع مفهوم المواطنة في الدولة التي تعتبر نفسـها دولة اليهود في كل العالم، وليسـت دولة مواطنيها؟ ما هي مسـاحة المواطنة للفلسـطينيين فيها؟ وما هـي مكانتهم في الدولة: متسـاوون، على الأقل نظريّاً، أم أعداء أو خصوم؟ ما هي شـروط مسـاواتهم؟ وهل يمكن إعطاؤهم مواطنـة كاملـة ضمن الدولة اليهوديـة الديمقراطية كما تدعو ميرتـس؟ أم اعتبارهم خطراً ديموغرافيّاً يجب التخلص منه مسـتقبلاً في الاتفاقات كما يدعو ليبرمان؟ هل يمكن أن يكون الفلسـطينيون في إسرائيل مواطنين متساوين بالكامل مع اليهود في الدولة؟ ماذا عن سكان القدس والجولان من حملة الهوية الزرقاء؛ هل ستظل مكانتهم السياسية محدّدة على أساس الإقامة؟

٣. تحديـد الرؤية القيمية للدولة اليهودية–الديموقراطية: كيف يمكن أن تكون إسـرائيل ديموقراطية ويهودية؟ ما هي النسبة والتناسب الأفضل بين القيم العالمية (التي تندرج تحت قيم الديموقراطية) والقيم المحلية–يهودية؟ وهل يمكن التوفيق بين الديموقراطية واليهودية وكيف؟

ما زالت حدود إسرائيل غير واضحة وغير معروفة، وهي مصدر خلاف سياسي-أيديولوجي مرة؛ وأمني مرة أخرى.

تشـكّل الصراعات حول المتحول (حدود الدولة والمواطنة والرؤية القومية) محور النقاشـات الإسرائيلية، لكنها، في ظل عدم حسـمها واستمراريتها، تفرز واقعاً جيو–اسـتراتيجيّاً مركباً وحافلاً بالتناقضات التي قد تحمل أيضاً بذوراً لتغيير الثابت ذاته:

١. عدم وضوح حدود إسـرائيل الجغرافية الرسـمية وعدم حسـمها إسرائيليا بعد احتـلال ١٩٦٧، وعلـى الرغـم من أن الخط الأخضر يشـكل مـن ناحية القانون الدولي حدود الحل السياسـي المقبل؛ إلا أن المشـروع الاسـتيطاني خلق واقعاً جيو–ديموغرافيّاً متشـابكاً وجديداً، فيه مواطنو إسـرائيل اليهود يسـكنون في مـا وراء الخـط الأخضر؛ في المناطق المعرّفة وفق القانون الدولي مناطق محتلة، لكنهـم يخضعـون لقانون الدولة التي فـي حدود الخط الأخضـر، بينما يخضع سـكان المناطـق ذاتها من الفلسـطينيين لقانون آخر مختلف يدمـج بين القانون الفلسـطيني المدني والإسـرائيلي العسكري، لكون الاحتلال هو صاحب السيادة العليا في نهاية الأمر. هذه الحالة من شـأنها أن تعيد قلب الواقع الديموغرافي، وتنتـج واقـع أبارتهايـد واضحاً كما هو اليوم، لكنها أيضـاً من الممكن أن تعيد الواقع السياسي إلى ما كان عليه قبل النكبة؛ مفتوحاً على كل الخيارات: الدولة الثنائية، والواحدة، والأبارتهايد.

٢. سيولة حدود المواطنة والمكانة القانونية المرتبطة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل

أو في أراضي (ج) أو القدس الشرقية، مقابل صلابة المواطنة اليهودية الإسرائيلية. فـي هذا الإطار ما زال يتم مناقشـة التبادل السـكاني، كما يقتـرح وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، وكذلك مناقشـة طروحات لإعطاء الهوية الزرقاء لسـكان مناطق (ج)، كمـا يقتـرح حـزب البيت اليهـودي أو رئيس الدولة رؤوفـين ريفلين،[٢٤] وحتى بعض رموز اليسار، مثل الصحفي جدعون ليفي،[٢٥] والكاتب ا.ب. يهوشوع.[٢٦] تنتُج هذه الحالة في ظل اسـتمرار الصراع من جهة؛ وتزايد قوة اليمين الذي من شـأنه أن يعزز الشعبوية تجاه الفلسطينيين من جهة أخرى، وخاصة في حالات التصعيد التي قد تواكبها أجواء فاشـية تشـرعن اسـتهداف المواطنين الفلسطينيين، وتعمّق المس بحقوقهم وملاحقتهم. ذلك ما يمكن أن نستشـفه اليوم من تصعيد التحريض عليهم وعلى قياداتهم، ومن خلال عدّة شواهد تكرّرت العام الماضي تحديداً، كحملة التحريـض على الفلسـطينيين خـلال موجة الحرائق التي اندلعـت ما بين ٢٢ و٢٧ تشـرين الثاني ٢٠١٦، واتهامهـم بافتعال «إرهاب الحرائـق»، ثم التحريض الذي أعقـب قضيـة أم الحيران، ومسـارعة وزير الأمـن الداخلي، جلعـاد أردان، وقائد الشـرطة، روني الشـيخ، لاتهام الشهيد أبو القيعان، وخلال دقائق، بأنه ينتمي إلى «داعـش»، مـن دون إجراء أي تحقيق، قبـل أن يتّضح لاحقاً بأنه اتهام كاذب. هذا التحريض، واستسـهال استهداف الفلسطينيين في الداخل، ناتج عن بنية المواطنة التفاضليـة الإثنية، وعن التاريخ الاسـتعماري للدولة الذي شـرعن فعليّاً هدم قرية عربيـة (أم الحيـران) من أجل إقامة قرية يهودية علـى أنقاضها، مع ترحيل أهلها ومنعهم من البقاء، ولو حتى في حي هامشي في القرية اليهودية المخططة.

٣. تسـهم حالة الصراع وعدم حسـم القضايا أعلاه بتصعيد الاستقطاب الداخلي، وتعميـق الصدوعات الاجتماعية حول ثقافة وقيم الدولة ومسـتقبلها السياسـي، ويمكـن أن نلاحـظ أن هذا الاسـتقطاب يتزايد تبعاً لازدياد قـوة اليمين الجديد واليمـين الاسـتيطاني، كما يمكـن أن نرصد، في هذا الإطار، السـعي المحموم لليمـين نحـو إعادة تشـكيل النخب الثقافية والسياسـية والقضائية، كما يشـير إلى ذلك فصل المشـهد السياسـي الداخلي، مقابل التآكل في قيم الديموقراطية وتصاعد المخاوف على مسـتقبل مؤسسـاتها، كمحكمة العـدل، وهو ما يوضحه فصل المشهد الاجتماعي في هذا التقرير.

ويمكن القول إن ما يترتّب على حالة عدم الحسم لحدود الدولة الجغرافية، واستمرار الاستيطان في ظل استمرار الاحتلال، فضلاً عن عدم بلورة حدود المواطنة وبنية الدولة (ديموقراطية أم يهودية)، هو تشكّلُ منظومة حكم مركبة تدمج ما بين أدوات الاستعمار

الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد. إذ ناهيك عن تاريخ تشكّل الدولة من خلال أدوات الاستعمار الاستيطاني، وبناء كيانها على أنقاض الشعب الفلسطيني؛ فإن الواقع اليوم، وبعد خمسين عاماً من الاحتلال ومئة عام من بلفور، لم يعد قابلاً للتحليل بوصفه حالة احتلال عسكري تقليدية مؤقتة؛ لأن إسرائيل استخدمت الادعاء بأن الاحتلال مؤقت من أجل تغيير الواقع الديموغرافي على الأرض، عبر القيام بنقل مئات الآلاف من مواطنيها إلى الأرض التي احتلتها، ثم صارت تطالب بالاعتراف بأن هذا الواقع غير قابل للرد، أي أنها استخدمت حجة المؤقت لتخلق واقعها الاستيطاني باعتباره ثابتاً، ثم سعت إلى إضفاء شرعية قانونية على هذا الاستيطان، وآخر ما تحقّق في هذا الإطار هو قانون التسوية الذي يشرعن عملياً السيطرة الفردية على أملاك الفلسطينيين، ومن قبله تقرير لجنة ليفي الذي ادّعى أن الاستيطان لا يخالف القانون الدولي لأن أراضي الضفة ليست محتلة بل «متنازع عليها». وناهيك عن توسع المشروع الاستيطاني المستمر، والتعامل مع أراضي الضفة الغربية بمفهوم «التخوم» الاستعماري (كيمرلينغ)، فإن الأراضي الفلسطينية وسكانها ما زالوا يخضعون لسيطرة الحكم العسكري وقوانينه، ويتم ضبط حركتهم وفق مبادئ جدوى خاضعة لأمن المستوطنين بشكل أساسي. وعلى الرغم من وجود السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تحكم سيطرتها على الأراضي المصنّفة (ج)، الممتدّة على ما يقارب ٦٠٪ من أراضي الضفة، والتي تحوّلت إلى الحيّز الأساسي للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي خلق واقعاً مزدوجاً يخضع فيه الفلسطيني لمنظومة الحكم العسكري والفلسطيني المدني، مقابل خضوع المستوطن لمنظومة القوانين الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم أراضي ٦٧ إلى مناطق (A) (B) (C)، وقطع المناطق بجدار الفصل العنصري، إضافة إلى خلق تصنيفات سكانية ما بين مواطني سلطة (هوية خضراء) وسكان دائمين في القدس (هوية زرقاء) ومواطني غزة؛ أنتج منظومة حكم معقدة تتعدى منظومة الفصل والتحكم العرقي التي ميزت الأبارتهايد، ومطعّمة بمنظومة عسكرية ومشروع استعماري استيطاني إحلالي.

إن ما يترتّب على حالة عدم الحسم لحدود الدولة الجغرافية، وحدود المواطنة، هو تشكّل منظومة حكم مركبة تدمج ما بين أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد.

ترفد الصراعات على المسائل الكبرى الصراعات السياسية الداخلية، لكن الصراعات عليها (أي المسائل الكبرى غير المحسومة) تتأثر بشكل جذريّ من جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع الإسرائيلي من جهة؛ وبين بنية النظام السياسي الإسرائيلي المرتكز على نسبية التمثيل من جهة أخرى. وفي هذا السياق، نشير إلى بعض التحولات المهمة التي تشهدها الدولة الإسرائيلية، وستكون لها آثار بعيدة المدى

على المسألة الفلسطينية ومستقبل الفلسطينيين في بلادهم.

١.٤ السيطرة على النخب

كما أشرنا في تقارير مدار الاستراتيجية السابقة،[٢٧] مرّت إسرائيل بتغيرات اجتماعية عميقة أدت إلى تحولها، بشكل منتظم ومثابر وتدريجي، من مجتمع علماني عمالي اشتراكي أشكنازي إلى مجتمع يميل نحو أن يكون أكثر تديّناً ومحافظة ويمينية، وهو ما أسميناه في تقرير عام ٢٠١٥ بصعود «إسرائيل الثالثة». انعكس هذا التغير بشكل مهم في إزاحة تدريجية للنخب التقليدية، وسيطرة القوى اليمينية المتدينة والاستيطانية بدلاً منها على مفاتيح الحكم في إسرائيل. وفي لمحة سريعة للنخب الحاكمة، يمكن أن نلحظ سيطرة القوى اليمينة–دينية–استيطانية على السلطة التشريعية (الكنيست) منذ ٢٠٠٣ حتى اليوم، فثمة في الكنيست اليوم أغلبية دينية–يمينية–استيطانية، يمثّلها ٦٧ عضواً ينتمون إلى التيارات الدينية واليمينية، فيما ينتمي ١١ آخرون إلى تيار الوسط–يمين (ويمثله حزب يوجد مستقبل)، مقابل انكماش الوسط–يسار إلى ٣٤ مقعداً (ميرتس والمعسكر الصهيوني)، بالإضافة إلى ١٣ مقعداً للقائمة المشتركة. ويسيطر اليمين، بحكم ذلك، على مقاليد السلطة التنفيذية (رئاسة الحكومة والوزارات) ومفاتيح القرارات، وهو من يتحكم بوجهة المجتمع والدولة والمؤسسات، ويفرض الوقائع على الأرض ليحسم القضايا الخلافية حول حدود الدولة والمواطنة ويهودية الدولة عبر توسيع وتعميق الاستيطان، وتمرير قوانين ذات طابع عنصري، وتحديد مواطنة فلسطينيي الداخل، كما يسعى «لوعد» لضبط الثقافة السياسية كثقافة يمينية من خلال التشهير بمنظمات حقوق الإنسان والمناهِضة للاحتلال، واتهامها بالعمل لصالح «الأعداء» ونزع الشرعية عنها.[٢٨]

مرّت إسرائيل بتغيرات اجتماعية عميقة أدت إلى تحولها، بشكل منتظم ومثابر وتدريجي، من مجتمع علماني عمالي اشتراكي أشكنازي إلى مجتمع يميل نحو أن يكون أكثر تديّناً ومحافظة ويمينية.

ومع أن بدايات صعود اليمين تعود لـ«انقلاب» انتخابات ١٩٧٧، إلا أنه أحكم السيطرة فعليّاً على السلطة التنفيذية منذ ٢٠٠٣، وما زالت حكوماته تتعاقب عليها بشكل متواصل منذ أكثر من ١٤ عاماً، مع الإشارة إلى أن بنيامين نتياهو موجود في رئاسة الحكومة منذ ٢٠٠٩ بلا انقطاع (بائتلافات مختلفة كلها يمينة الطابع). ويضاف إلى كل ذلك مساعي اليمين الاستيطاني، بزعامة وزيرة القضاء، أييلت شاكيد، للسيطرة على السلطة القضائية من خلال التحكم بلجنة تعيين القضاة، وعلى رأسها محكمة العدل العليا، وهو ما أثار توتراً شديداً بين رئيسة المحكمة العليا، مريام ناؤور، وشاكيد نفسها.[٢٩] من المهمّ الإشارة هنا أيضاً إلى أنه رغم عدم تمكّن وزيرة العدل من تغيير بنية لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا؛ إلا أنّها خلال اجتماع لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا، الذي عقد منتصف شباط هذا العام، نجحت فعليّاً في إدخال شخصيات جديدة ذات ميول يمينية إلى تركيبة قضاة المحكمة العليا

بدل الشـخصيات التي خرجت، [٣٠] أي أن اليمين، وبدعم من شـاكيد، اسـتطاع أن يتسلل إلى آخر معاقل النخبة الصهيونية الأشـكنازية الكلاسيكية، بالإضافة إلى مساعي الهيمنة الكاملة على وسـائل الإعلام، عبر إخضاع قنوات البث والراديو والتلفزة إلى الرقابة الحكومية.. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل في النخب العسكرية وتديين الجيش المستمر؛[٣١] فمن الممكن القول إن اليمين نجح، إلى حد كبير، في إحكام قبضته على مفاتيح الدولة المركزية.

٢.٤ شرقنة اليمين

برز بشـكل خاص في الأعوام السـابقة تقاطع التغيرات السياسية والحزبية مع البنية الإثنية للدولة، والموزعة أساساً بين أشكناز وشرقيين (مزرحايم). وفي هذا السياق، نشير إلـى التقاطع بـين الانتماء الإثني وأنماط التصويت، وإلى صعود تدريجي لظاهرة جديدة يمكن أن نسميها «شرقنة اليمين»، أي إضفاء صبغة إثنية شرقية عليه في إطار سياسات اليمـين، وعلى رأسـه الليكود، لاسـتقطاب الشـرقيين وتعميق اغترابهم عـن حزب العمل والأحزاب الصهيونية اليسـارية، وجزء من ذلك يمضي عبر التذكير بالسياسـات المجحفة التي قادها حزب مباي في عقود الدولة الأولى. ويميل الشـرقيون، بشـكل واضح، ونتيجة تجربتهم التاريخية المريرة مع سياسـات حزب مباي التمييزية والعنصرية تجاههم، نحو انتخاب الليكود، بالإضافة إلى انتخاب حزب شـاس بعد صعوده. وتشـير الإحصائيات إلى أنه في عام ١٩٩٢ كان ٦٨٪ من مصوتي الليكود من الشرقيين، و٢١٪ من الأشكناز، و١١٪ مـن مواليد البـلاد؛ أما في عام ١٩٩٩، حين تنافس إيهود باراك وبنيامين نتنياهو على رئاسة الحكومة، فقد صوّت ٦٢٪ من الشرقيين لنتنياهو، مقابل ٣٨٪ صوتوا لباراك. الميـول التصويتيـة ذاتهـا ظهرت أيضاً فـي الانتخابات الأخيرة، التي تمـت عام ٢٠١٥، وانعكسـت بشـكل واضح في البلـدات المهمشـة اقتصاديّاً–واجتماعيّاً، والمتشـكّلة، في أغلبيتها، من الشـرقيين (سـديروت ٤٢,٨٪، أشـكلون ٣٩,٨٪، أور يهـودا ٤٢,٨٪، الرملة ٣٩,٨٪).[٣٢] وبسبب ثقل المصوتين الشرقيين لليكود؛ نرى أن هناك محاولات دؤوبة من الحزب لاستقطابهم وتعميق دعمهم له، وقد يكون تصريح نتنياهو في أيار ٢٠١٦ بأنه «ينحدر من أصول سفاردية» إشارة إلى هذه المحاولات،[٣٣] ناهيك عن تعيين ميري ريغف الشـرقية وزيرةً للثقافة، مع مسـاعيها نحو تغيير النخب التقليدية الأشكنازية واستبدالها بنخب يمينية، واستهدافها المثابر النقدي للمثقفين الإسرائيليين باعتبارهم يمثّلون يساراً أشـكنازيّاً متعالياً، واعتزازها بأنها لا تخجـل من عدم معرفتها الثقافة الغربية، وأنها لم تقـرأ في حياتها تشـيخوف،[٣٤] في مقابل مسـاعيها لضبط واشـتراط الدعم الذي تقدمه وزارتها بعدم «تخطي الخطوط الحمراء»، وهو ما تجلّى في قضية مسرح الميدان والتهديد

بـرز بشـكل خـاص فـي الأعـوام السـابقـة تـقـاطـع الـتـغـيـرات السياسية والحزبية مع البنية الإثنية للدولة، والموزعة أساساً بين أشكناز وشرقيين (مزرحايم).

بقطع الدعم عنه بسبب عرض مسرحية «الزمن الموازي» للأسير وليد دقة، ناهيك عن خروجها الاحتجاجي خلال إلقاء قصيدة لمحمود درويش ألقاها تامر نفار من فرقة دام الفلسطينية خلال حفل توزيع جوائز السينما الإسرائيلية في ٢٣ أيلول ٢٠١٦ .[٣٥]

وفي موازاة مساعي شاكيد هذه، ثمة توجّه نحو إعادة إنتاج رواية «شرقية قومية صهيونية « بديلة تشدد على الدور الريادي للشرقيين في إقامة إسرائيل، وتركّز على معاناة الشرقيين من محيطهم العربي والإسلامي، «واللاسامية» التي تعرضوا لها هناك، في محاولة لخلق رواية شرقية صهيونية شبيهة –بل متنافسة –مع الرواية الأشكنازية حول رواد الصهيونية من أوروبا ومعاناتهم من اللاسامية. وفي هذا السياق، يأتي قيام وزارة التربية، برئاسة نفتالي بينيت، بتشكيل لجنة بيطون[٣٦] في شباط ٢٠١٦، لإعطاء حيز مناسب لرواية وهوية اليهود الشرقيين في الدولة، عبر «تقوية هوية اليهودية السفاردية ويهودية الشرق في الجهاز التعليمي» كما تنصّ أهدافها.

وبالإضافة إلى أن هذه اللجنة تندرج ضمن مساعي اليمين الجديد في إسرائيل لتبديل النخبة الأشكنازية التقليدية ذات التوجه العمالي،[٣٧] كما يوضح بشكل موسع الفصل السياسي في هذا التقرير، فإنها جاءت أيضاً بهدف استدماج النخب الشرقية في البنى والسرديات الصهيونية الموجودة، والتنافس على صدارة الصهيونية والروايات القومية. هنا لا بد من الإشارة إلى أنه مقابل مساعي «شرقنة اليمين» و«يمننة الشرقيين»، إن صحّ التعبير، خرجت من بين الشرقيين نخب راديكالية عملت على تفكيك الرواية الصهيونية حول الشرقيين، وسعت نحو إعادة كتابة تاريخ الشرقيين باعتبارهم ضحايا للصهيونية.[٣٨]

ثمة توجّه نحو إعادة إنتاج رواية «شرقية قومية صهيونية « بديلة تشدد على الدور الريادي للشرقيين في إقامة إسرائيل.

٣.٤ تزايد الشعبوية السياسية:

لم تغيّر التحولات الاجتماعية والسياسية التي مرت بها إسرائيل النخب التقليدية الأشكنازية العمالية العلمانية فحسب؛ بل طال التغيير النخب اليمينية التقليدية ذاتها، والتي تجاوزت «اليمين التنقيحي» التقليدي، الذي حاول أن يتبنّى فكراً ليبراليّاً عقلانيّاً (من أبرز ممثليه دان مريدور، وبنيامين بني بيغن، ورؤوفين ريفلين، رئيس الدولة الحالي)، وتحوّلت إلى ما صار يصطلح عليه بـ«اليمين الجديد»، وهو «توليفة مشكلة من كلّ من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيّاً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترتسو» وغيرها».[٣٩] ويرتبط هذا التغيير، بشكل بنيوي، باستمرار حالة الصراع مع الفلسطينيين، وتحوّل الاحتلال إلى جزء من تشكّل المجتمع الإسرائيلي واقتصاديات سلوكه السياسي وحساباته الحزبية

للربـح والخسـارة من جهـة؛ وإلى جزء من طبيعـة النظام الانتخابـي المبني على مبدأ التمثيـل النسـبي من جهة أخـرى، إذ إن الصـراع الأيديولوجي–ثيولوجي حول حدود إسـرائيل وطبيعتها، والذي يسـتدمج في طيّاته الصراع بين الدينـي والعلماني، وبين اليمين واليسار، وبين الديموقراطية واليهودية، يتحوّل إلى صراع محتدم على الصوت لعبور نسـبة الحسـم، والتي تبلغ ٤٪ من أصوات المنتخبين، وتسـمح بوصول أحزاب صغيـرة للكنيسـت، تتحـوّل إلى بيضة الميـزان في بعض الأحيـان، حيث يمكن لحزب صغير أن يسقط حكومة كاملة بسبب مصالح ضيقة حزبية أو فئوية. تتعزّز هذه الحالة في ظلّ الانكماش المسـتمر للحزبين الكبيرين (الليكود والعمل)، وتحوّلهما إلى أحزاب وسـط، وظاهرة بروز أحزاب وسـط واختفائها بشـكل مسـتمر، كما انعكس ذلك مثلاً في تشكّل حزب شينوي، برئاسة طومي لبيد، وحصوله على ١٥ مقعداً عام ٢٠٠٣؛ ثم اختفائه لاحقاً من السـاحة الحزبية، وكذلك تشكيل وصعود حزب كاديما بعد انفصال شـارون عن حزب الليكود عـام ٢٠٠٥، وحصول الحزب في انتخابات ٢٠٠٦ على ٢٩ مقعـداً، قبـل أفوله نهائيّاً في ٢٠١٥، ثم صعود نجم يائير لبيد وحزبه يوجد مسـتقبل، وحصوله في الانتخابات عام ٢٠١٣ على ١٩ مقعداً. ضمور الحجم النّسـبي للأحزاب الكبيرة، مقابل تمدّد أحزاب الوسـط والأحزاب الصغيرة على رقعة المشـهد السياسي في إسـرائيل، أفرز واقعاً يتيح لأي حزب صغير التحكم في قرارات الحكومة، وهو ما يعني، في حال وجود حكومة يمينية تتآلف مع أحزاب اسـتيطانية ودينية، أن الحكومة سـتذهب نحو اليمـين والتطرف أكثر لترضي أطرافها الحزبيـة، حتى لو كانت أحزاباً صغيرة. وفي هذا الإطار، يمكن أن نشـير إلى أن حزب إسـرائيل بيتنا، الذي حصل على ٦ مقاعد في الانتخابات الأخيرة، حصل مؤخّراً على وزارة الدفاع.

* *

٤. ٤ البعد الدولي والإقليمي

بمعـزل عن الديناميكية الداخلية المؤثرة، فإن المشـهد الإسـرائيلي واتّجاهاته يتأثران أيضاً بالبعد الدولي والإقليمي بشكل كبير، وقد حدثت عام ٢٠١٦ مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تعطي مساحة لحكومة اليمين الإسرائيلية لتنفيذ سياساتها التي تهدف إلى حسم المسائل غير المحسومة بما يتواءم وبرامجها السياسية، وتمنحها فرصاً جديدة لتعزيز مكانة إسرائيل الدولية، وأهمها:

- انتخـاب دونالد ترامب رئيسـاً لأميـكا، يعتبر ترامب حليفاً مناصراً لإسـرائيل عموماً، كما يراه اليمين الإسرائيلي، من جهته، حليفاً مناصراً لسياساته، ويتوقع أن يكون انتخابه فرصة تاريخية غير مسبوقة لتصفية حل الدولتين من جهة؛ وضم مناطق في الضفة الغربية للسـيادة الإسـرائيلية من جهة أخرى، أو على الأقل؛ توسـيع مشـروع المسـتوطنات، كما يوضح ذلك فصل العلاقات الخارجية. إلى جانب ذلك، يتوقع أن يوفر صعود ترامب، كما يتوقّع اليمين، دعماً غير مشـروط لإسرائيل في المحافل الدولية، ومعاقبة المؤسسات التي تنتقد إسرائيل. لكن رغم الآفاق الواسعة التي يحملها فوز ترامب لليمين واليمين الاستيطاني؛ فإن تماهي إسـرائيل مـع ترامب، الـذي تثير مواقفـه الفجّة أيضاً معارضة عالمية واسـعة، قد تسـبب بالذات تعميقَ الاسـتقطاب حول إسـرائيل بوصفها صنوة للعنصرية والفوقيـة وحليفـة لهـا، خاصـة إذا ما أخذنا بعـين الاعتبـار أن مواقف ترامب والمحيطين به تكاد تكون مطابقة لمواقف نتنياهو من جهة؛ وعمق الاستقطاب في الولايـات المتحدة حول ترامب الـذي ينتمي جزء غير قليل من داعميه إلى اليمين المتطرف الأبيض والعنصري المعادي للمهاجرين والمسلمين من جهة أخرى.

يشـار هنا إلى أن هناك أصواتا يمينية إسـرائيلية تحذر من خطر صعود ترامب، من جهة إنعاش اللاسامية، إلى جانب كون ترامب غير مضمون تماما.

- صعـود قـوى اليمين فـي أوروبا وفـي دول أخرى: يتـوازى انتخاب ترامب ذي المواقف العنصرية المناصرة لإسـرائيل مع صعود لقوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، والذي كان من أهم تجلياته خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبـي، وصعود التيّار السياسـي الشـعبوي خلال المواسـم الانتخابيّة المتزامنة في عموم أوروبا، وعلى سـطحه ظهرت شـخصيّات تحاكي ترامب فـي الخطـاب العنصري المعادي للمهاجرين والأقليّـات، مثل زعيمة «الجبهة الوطنيّة» في فرنسا، مارين لوبان، وزعيم حزب «الحرّية» في هولندا، غيرت فيلـدرز. وفـي ظلّ عالم ينزع أكثر نحو اليمينيّـة بحكم ارتدادات الأزمة في الشـرق الأوسـط تحديـداً، يحـاول نتنياهو ربط إسـرائيل بالعالـم الغربي بوصفهـا رأس الحربـة فـي مواجهة «الإسـلام المتطرف»، ونشـير في هذا السـياق إلى أن إسرائيل أخذت تنسـب الهجمات التي تتعرض لها من قبل الفلسـطينيين إلى «داعش»، وذلك في محاولة لموضعة نفسـها ضمن العالم الغربي الذي يواجه قوى «الظلام» الإسـلامية، كما أسـماها نتنياهو نفسه.

حدثت عام ٢٠١٦ مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تعطي مساحة لحكومة اليمين الإسرائيلية لتنفيذ سياساتها التي تهدف إلى حسم المسائل غير المحسومة.

ولا بـد هنـا من التدليل علـى الفرص التـي يحملها صعـود اليمين لصالح إسـرائيل؛ بالتغيـر الذي حصل في الموقف الهنـدي مع صعود حزب رئيس الـوزراء نارينـدرا مودي اليميني المتطرف، فمنذ ذلـك الحين تعزز التحالف بين الهند وإسـرائيل باعتبارهما يواجهان خطر «الإسـلام المتطرف» حسب التعبيرات الإسرائيلية.

الفوضى المستمرة في العالم العربي مصدر لتعميق الأمن القومي الإسرائيلي:

تمخّضـت الأحـداث التي عصفت بالعالم العربي منـذ الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مـروراً بالربيـع العربـي الذي انتهى إلى صراعـات دموية، عن عدة نتائـج ترتبط بالأمن القومي الإسرائيلي أهمها:

١. تفكّك الخطر التقليدي الذي شـكّلته الجيوش النظامية العربية، في مقابل تحييد الجيش المصري والأردني من خلال اتفاقيات سـلام، ثم تحييد الجيش العراقي والجيش السوري بسبب انشغالهما بالمواجهات الداخلية الدموية.

٢. خلط الأوراق المرتبطة بالتحالفات التقليدية: تمخض عن الصراعات في المنطقة بـروز الصراع الطائفي السـني الشـيعي، الـذي خلط الأوراق وأعاد هندسـة التحالفات وفق مصالح خاصة لا تشكل القضية الفلسطينية أساسها، وقد مثّلت عداوة إيران إحدى القضايا التي استخدمتها إسرائيل من أجل التأكيد على أن هناك مصالح مشتركة مع دول الخليج، خاصة السعودية، ناهيك عن التسريبات المسـتمرة لمصادر إسـرائيلية تزعم وجود تعاون أمني وتنسـيق بينها وبين دول الخليـج في مواجهة العدو الإيراني المشـترك، وبالإضافة إلى ذلك، التعاونُ بين الجيشـين المصري والإسـرائيلي في مواجهة المنظمات المتطرفة المحسوبة على «القاعدة» و «داعش» في سيناء، فضلاً عن مواجهة «حماس» في غزة.

تـمـخـض عـن الـصـراعـات في المنطقة بـروز الـصـراع الطائفي السني الشيعي، الذي خلط الأوراق وأعـاد هندسة التحالفات وفق مصالح خاصة لا تشكل القضية الفلسطينية أساسها.

٥.٤ الفوضى كمصدر للمخاطر:

فـي المقابل، فإن حالـة التفكك والفوضى هذه تحمل أيضاً مخاطر تتعلق بعدم وضوح المسـتقبل، وعدم القدرة على التنبؤ بتحوّلاته، إضافة إلى بروز ظاهرتين جديدتين تهددان الأمن الإسرائيلي وهما:

١. انتهـاء عصـر الحروب الحاسـمة، إذ لم يعد ممكناً بالنسـبة لإسـرائيل مواجهة جيش وهزيمته لتحقيق النصر، على اعتبار أنّ حالة الفوضى تعني أيضاً توزيع المراكز التي تحمل السلاح، وعدم وجود عنوان يمكن استهدافه، سواء للردع او الحسم.

٢. التحول من مواجهة الجيوش إلى مواجهة المنظمات المسلحة، وهو كما أشرنا في تقاريرنا السابقة يعني أن الردع، بمفهومه التقليدي الذي يشير إلى استهداف جيش ومؤسسات رسمية لردع الدولة، يتحول في حالة المواجهة مع المنظمات المسلحة إلى استهداف البنى المدنية، وإلى استهداف المدنيين الذين يشكّلون فعليّاً البيئة الحاضنة لهذه المنظات (سواء بإرادتهم أم لا) .

ومع استقرار الوضع الاقتصادي في إسرائيل، ومتانة أسواقها، وضخامة الإنفاق على المجالات الحيويّة المختلفة، لا سيما مع بلوغ الميزانية المعدة لعام ٢٠١٦، حسب قرارات الكنيست في العام المنصرم، ٣٤٧,٧ مليار شيكل، وانخفاض نسبة البطالة إلى حدود ٤,٨٪، وبلوغ المتوسط الحسابي لأجرة العامل الأجير في تشرين الثاني الماضي ٩٤١٥ شيكلا، كما يوضح التقرير الاقتصادي، إضافة إلى أن إسرائيل تعتبر من أهم دول العالم في صناعات الهاي تك، وتصنّف في المكان الرابع في هذا المجال، وقد اجتذبت في السنوات الأخيرة كبريات شركات المعلومات للاستثمار كـ«أمازون» و«جوجل» و«IBM»، وفي ظلّ التطور الذي حققته في مجال العلوم، حيث حصل ١٢ إسرائيليّاً على جوائز نوبل منذ أقيمت إسرائيل، ومع استتباب الهدوء الأمني، فيما عدا حالات قليلة، كما يشير إلى ذلك مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي ظلّ صعود ترامب، حليف اليمين، ومع فوضى المحيط العربي وتفكك دول مركزية كسوريا والعراق؛ فإنه من الممكن القول إن إسرائيل في مئوية بلفور ونصف مئوية الاحتلال لن تسارع لإبرام صفقات سلام تدفع عبرها أي ثمن.

٦.٤ انتخابات مبكرة لا تهدد هيمنة اليمين

تلوح في الافق امكانيات لتغيير المشهد السياسي بخوض انتخابات مبكرة خاصة في ظل قضايا الفساد التي تلاحق نتنياهو وتهديداته الأخيرة بالذهاب إلى انتخابات كهذه، إذا لم يوافق كحلون على إغلاق هيئة البث الجديدة. وامكانية تقديم لائحة اتهام تنتهي بانتهاء حكومته، إضافة إلى مساعي تشكيل إحزاب جديدة لمنافسته على رإسها ما إعلنه مؤخرا (موشيه بوغي) يعلون من نيته التنافس على رئاسة الحكومة، طبقاً لذلك يمكن القول إن الهيمنة اليمينية على المشهد السياسي لا تبشر بنوايا للتغيير الحقيقي، إلا إذا فرض عليها الأمر من قبل المجتمع الدولي، الذي لا تبشر وجهته أيضا بالخير!

الهوامش

١ في: خالد عنبتاوي، وعد بلفوروالصهيونية والامبريالية. عن "قضايا إسرائيلية" ع ٦٥، ٢٠١٧ (قيد الطبع).

٢ أنطوان شلحت، «اليمين الإسرائيلي الجديد– عودة إلى الوقائع» المشهد الإسرائيلي، ٢٠١٦,٢,٢ على الرابط التالي: https://goo.gl/yZlu4Y (آخر مشاهدة ٢٠١٧,٣,٢).

٣ أنطوان شلحت، م.س.

٤ CHRISTOPHER CALDWELL,"What the Alt-Right Really Means", The New York Times, Dec 2.2016, https://www.nytimes.com/2016/12/02/opinion/sunday/what-the-alt-right-really-means.html?_r=2,

للمقالـة بالعربيـة انظر مالك سـمارة «اليمين البديل في أمريـكا: هايل ترامب»، العربي الجديـد، ٢٠١٧,١,١٢ على الرابط التالي: https://goo.gl/NM6B0C (اخر مشاهدة ٢٠١٧,٣,١٣)

٥ Walteri Benjamin, **Reflections: Essays, Aphorisms, Autobiographical writtings**, translated by Edmund Jepchott, Schocken Books • New York, 1986, pp.277-300.

٦ انظـر/ي ارئيلا ازولاي، **عنف مؤسـس ١٩٤٧–١٩٥٠، جينولوجيا بصرية لنظام وتحويـل الكارثة «لكارثة من وجهة نظرهم**، اصدار ريسلينغ، ٢٠٠٩

٧ مع انتهاء العدوان عام ١٩٥٦ باحتلال سـيناء صرح بن غوريونوسيتسـنى لنا مجددًا الترنّم بترانيم غوريون «**تسببتم بإنهاء ناجح لعملية عسـكرية هي الأكبر والأكثر فخرا في تاريخ شـعبنا، وإحدى أكثر العمليات المُدهشـة في تاريخ الشـعوب. مرة أخرى بوسـعنا أن ننشد** نشـيد موسـى وبني إسـرائيل القديمة. سـمع الشعوب فيحتدّون وانتشـر الذعر بين سكان فلسـطين فيفزعون أمراء أدوم وارتعد أسياد مؤاب وتلاشت أهالي كنعان اجمعين ويأخذ منهم الارتياع والجفل. وستعود ايلات العتيق: **يَسْمَعُ الشُّعُوبُ فَيَرْتَعِدُونَ. تَأْخُذُ الرَّعْدَةُ سُكَّانَ فِلِسْطِينَ. حِينَئِذٍ يَنْدَهِشُ أُمَرَاءُ أَدُومَ. أَقْوِيَاءُ مُوآبَ تَأْخُذُهُمُ الرِّجْفَةُ. يَذُوبُ جَمِيعُ سُكَّانِ كَنْعَانَ. تَقَعُ عَلَيْهِمِ الْهَيْبَةُ وَالرُّعْبُ. تعود إيلات** مرة أخرى الميناء العبري الأساسي الرئيسي في الجنوب ويوتفات المسماة «، **ويوطفات، المُسماة** تيران» ستعود جزءاً لا يتجزأ، **تعود لتمسي جزءا** من ملكوت إسرائيل الثالث «في دافيد شاحام، إسرائيل–شاحم، ٤٠ عاما، اصدار عام عوبيدعوفيد، ١٩٩١، ص ١٣٨.

٨ للاسـتزادة انظراي دافيد اوحنا،» مسـيانية علمانية كثيولوجيا سياسـية، حالة دافيد بن غوريون» في كريسـتوفر شميدت (تحرير)، **الالـه لا يقف صامتا: الثيولوجيا السياسـية ،الحداثة اليهودية والثيولوجيا السياسـية**، معهد فان ليـر وهكيبوتس همؤوحاد، ٢٠٠٩. ص٢٠٤–٢٢٥.

٩ قانون أسـاس القدس على موقـع الكنيسـت،http://main.knesset.gov.il/About/Occasion/Pages/JerusalemCapitalLaw.aspx (اخر مشاهدة ٢٠١٧,٣,٦)

١٠ فـي حزيـران ١٩٦٧ بعد انتهاء الحرب ضمت إسـرائيل القدس الشـرقية التي كانت مسـاحتها تحت تالس الحكـم الأردني ٦الاف دونم بالإضافة الى ٧٠ الف دونم من المناطق المحيطة والتابعة لحوالي ٢٩ قرية لحدود بلدية القدس ووضعتها تحت الحكم والقضاء الإسرائيلي، واعطي سكان القدس الشرقية مكانة مقيم دائم الذي يعتمد على قانون دخول الغرباء من عام ١٩٥٢، للمزيد انظر هنيدة غانم «تحويل القدس الى اورشليم : عن سياسات المحو، الاحلال والمقاومة» **مجلة سياسات** ، عدد ٣٣، ص.٣٠–٤٤.

١١ للمزيـد انظـر/ ي Patrick Wolfe," Settler colonialism and the elimination of the native", Journal of Genocide Research (2006), 8(4), December, 387–409

١٢ حول التفسير القانوني لمكانة الأراضي المحتلة انظر/ي قرار محكمة العدل العليا ٨٢/٣٩٣ حيث استخدم اهراون براك مصطلح « « תפיסה לוחמתית » Belligerent Occupation:

١٣ ميخـا غودمانـن مصيـدة ١٩٦٧، الأفـكار التـي تقف وراء الانقاسـام الذي يمزق إسـرائيل، اصـدار كينـرت ، زمورا–بيتان، بيت دافير،٢٠١٧ص١٧–٢٠

١٤ من المدافعين عن وجهة النظر اليمينية هذه بروفسور طاليا اينهورن، وتعتمد في موقفها هذا على سان ريمو الذي عقد عام ١٩٢٠، وتم فيه تحديد أأن فلسـطين سـتوضع تحت الانتداب البريطاني، وقد ككتب في مقدمة طية الانتداب أأن الانتداب يتأسس على الاعتراف الدولي في علاقة «الشعب اليهودي أوأرض فلسطين»، وقد جاء في البند الثاني أأن على بريطانيا الاهتمام بتوفير الشروط السياسية إوالإدارية والاقتصادية التي تضمن تحقيق البيت القومي لليهود، فيما تم تجاهل أأي حقوق للفلسطينيين.

للمزيد انظر//ي «إإسرائيل والقانون الدولي» ورقة موقف صادرة عن مركز أرئيل للأبحاث ومتوفر على موقع NEWS1 (بدون تاريخ) على الرابط التالي: http://www.news1.co.il/Archive/003-D-2708-00.html (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٣).

١٥ انظر\ي ميخا غودمان، م. س. ص٣٢,٦٧

١٦ حول تشـكيلات الحكومات المختلفة منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم انظر صفحة الكنيسـت على الرابط التالي (https://www.knesset.gov.il/ govt/heb/memshalot.asp: (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١١)

١٧ للاستزادة انظر//ي تقرير مؤسسة الحق عن استغلال إإسرائيل للمصادر الطبيعية في البحر الميت:
Al-Haq Organisation, 2012, *Pillage of the Dead Sea: Israel's Unlawful Exploitation of Natural Resources in the Occupied Palestinian Territory*, AL-Haq, Ramallah.

١٨ للمزيد انظر/ي: امطانس شحادة وحسام جريس، «**دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات**»، ٢٠١٦/٤/٢٢، مركز مدار، على الرابط التالي: https://goo.gl/dcSh2G (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٨).

١٩ انظر//ي سليم سلامة، «ميزانية إسرائيل الجديدة: **حصة المستوطن في الضفة خمسة أضعاف حصة المواطن داخل «الخط الأخضر»، تقارير خاصة**، ٢٦,١٢,٢٠١٦، مركز مدار، على الرابط التالي: https://goo.gl/Nmtofy (آآخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٩).

٢٠ للاستزادة انظر/ي تقرير إموإدموند ليفي على صفحة رئيس الوزراء إالإسرائيلي، على الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٥).

٢١ انظر//ي مثلاً حوفي عومس»خطوة وراء خطوة: هكذا تطبق الحكومة تقرير ليفي»، موقع مكور ريشون، ٢٠١٦/٤/١٩، متوفر على الرابط التالي: http://www.makorrishon.co.il/?p=3648 (آآخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨).

٢٢ عن معنى الدين المدني في السياق الإسرائيلي انظر/ي باروخ كيمرلينغ، «دين، قومية وديموقراطية في إسرائيل» **زمنيم** ، عدد٥٠-٥١، ١٩٩٤، ص. ١١٦-١٣١.

٢٣

٢٤ روجل ألفار، «الحل بحسب ريفلين: كونفدرالية واحدة لشعبين»، هآرتس، ٢٠١٦/٤/١٣، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/gallery/television/tv-review/.premium-1.2913632 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).

٢٥ جدعون ليفي، «سيدي الرئيس»، هآرتس، ١٦,٢,٢٠١٧، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/world/america/.premium-1.3918277 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١),

٢٦ انظر/ي شلوم يروشالمي، «أ. ب. يهوشوع: إيماني بحل الدولتين ضعف»، موقع nrg، ٢٠١٦/١٢/١٠، على الموقع التالي: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/851/083.html (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٣).

٢٧ انظر/ي بشكل خاص هنيدة غانم، ٢٠١٥، «الملخص التنفيذي: صعود إسرائيل الثالثة»، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤، وقد جاء في التقرير أن «**إسرائيل الثالثة» تتسم بتسارع تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وتحول خطاب اليمين من الخطاب الاجتماعي الليبرالي، إلى الخطاب الاستيطاني النيوليبرالي المشبع بالمفردات الدينية.**

٢٨ للاستزادة انظر/ي أنطوان شلحت «الفصل السياسي» في هذا التقرير، وأيضاً هنيدة غانم ٢٠١٦ «الملخص التنفيذي» في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٥، في الملخص تطرّق واسع لآليات التحكم عبر القانون بالمنظمات المناهضة للاحتلال، وعلى رأسها منظمة «يكسرون الصمت». لا بد من الإشارة هنا إلى أن عام ٢٠١٦ شهد مثابرة في استهداف هذه المنظمات، فقد تمت مهاجمة رئيس منظمة بتسيلم حجاي إلعاد من قبل غالبية السياسيين من اليمين والوسط بعد خطابه عن الاحتلال في الأمم المتحدة في ١٦ تشرين أول ٢٠١٦ (يمكن مراجعة الخطاب على الرابط:
http://www.btselem.org/hebrew/settlements/20161014_security_council_address، آخر مشاهدة ٣,٢٠١٧/٨) وقد كان رئيس الائتلاف من حزب الليكود دافيد بيطان اقترح أن تسحب جنسية إلعاد، وبعد أن اتضح استحالة ذلك، بادر لقانون «حجاي إلعاد» يمنع بموجبه الإسرائيليين من الدعوة لمقاطعة إسرائيل في محافل دولية، انظر/ي دفنة ليئال، ٢٠١٦، «بيطان يبادر: قانون حجاي إلعاد»، موقع mako، ٢٠١٦/١٠/٢٢، متوفر على الرابط التالي:
http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2016/Article-e9d8910f45de751004.htm (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨).
وفي حالة منظمة «يكسرون الصمت»، التي هي منظمة لجنود خدموا في الأراضي المحتلة، وقرروا الحديث عن بشاعة القمع والاحتلال، فقد تمت ملاحقة المنظمة ونشطائها والتشهير بهم في الإعلام ومن قبل القيادات السياسية، كما تم في ٨ كانون الثاني ٢٠١٧ في لجنة التشريع إقرار قانون «يكسرون الصمت» الذي يمنع بموجبه نشطاء «ينقضون قيم الجيش»، وقصد بالذات نشطاء «يكسرون الصمت»، من إعطاء محاضرات في المدارس، وكان المبادران للقانون هما نفتالي بينيت ويائير لبيد، للاستزادة انظر/ي يكي ادمكر، «جولة لهدم الديموقراطية»، في موقع walla، ٨,١,٢٠١٧، على الرابط: http://news.walla.co.il/item/3029757 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨). وللاستزادة عن نشاط منظمة «يكسرون الصمت» انظر/ي : http://www.shovrimshtika.org/ (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨).

٢٩ للمزيد انظر/ي عميت سيغل، «رئيسة العليا ضد وزيرة العدل»، موقع mako، ٣,١١,٢٠١٦، على الرابط التالي:
http://www.mako.co.il/news-law/legal-q4_2016/Article-b01e8e095092851004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٣).
وانظر/ي أيضاً جالي غينات، «رئيسة العليا ضد شاكيد: اقتراحك بشأن تعيين القضاة كوضع مسدس على الطاولة»، على موقع walla، ٢٠١٦/١١/٣، على الرابط التالي: http://news.walla.co.il/item/3010175 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٧/٣).

٣٠ للمزيد انظر/ي عميت سيغل، «انتصار لشاكيد»، موقع mako، ٢٠١٧/٢/٢٢، على الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-law/legal-q1_2017/Article-9ab899f0f276a51004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٤).

٣١ للمزيد عن تديين الجيش والعلاقة بين التديين والتحولات الاجتماعية في إسرائيل، انظر/ي يغيل لفي، «القائد الأعلى: ثقرطة الجيش الإسرائيلي»، **عام عوفيد**: تل أبيب (بالعبرية).

٣٢ للمزيد انظر/ي أور كشتي، «تحليل التصويت: أغلبية ساحقة لنتنياهو في الهوامش وفي الطبقة الوسطى»، هآرتس، ٢٠١٥/٣/١٩، على الرابط: التالي:http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2594125)'خر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٦).

٣٣ انظر/ي إيتمار إيخنار، «نتنياهو: انا من أصول سفارادية»، موقع ynet، ٢٠١٦/٥/٢٥، على الرابط التالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4807623,00.html (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).

٣٤ نعمة لينسكي، «لن تملوا علي ماذا أقول»، مقابلة في يسرائيل هيوم، ٢٠١٥/٩/١١، متوفر على الرابط التالي: http://www.israel-hayom.co.il/article/313067 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٩).

٣٥ هآرتس ٢٠١٦/٩/٢٣ : على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/gallery/cinema/1.3076805 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢)

٣٦ على اسم رئيس اللجنة الشاعر ارز بيطون وهو من أصول جزائرية.

٣٧ للمزيد حول تقرير لجنة بيطون وتوصياتها ودورها انظر/ي مهند مصطفى، ٢٠١٦ ، «لجنة بيطون»، **قضايا إسرائيلية**، عدد٦٤، ص.١١٠–١٢١، مركز مدار: رام الله، ٢٠١٧/١/٩.

٣٨ من بين الجمعيات نشير إلى جمعية القوس الشرقي التي نادت بإعادة توزيع الخير العام بشكل عادل، يمكن مراجعة صفحة الجمعية على الرابط: http://www.ha-keshet.org.il (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢). وهناك أيضاً جمعية «أحوتي» النسوية، ومن بين الشخصيات نذكر بروفسور يهودا شنهاف وكتابه «اليهود العرب» الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز مدار ٢٠١٦، وكتابات إيللا شوحاط، ويوسي يونة، وسمدار لافي، وهنؤيت دهان كلاب، وسامي شالوم شطريت. ويمكن اعتبار مواقفهم بمثابة نقيض نخب منظمة يهود

٣٩ للاستزادة انظر/ي أنطوان شلحت، «اليمين الإسرائيلي الجديد»، في المشهد الإسرائيلي، ٢٠١٦/٢/٢، متوفر أيضاً على الرابط التالي: https://goo.gl/yZlu4Y (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).